

Distr.: General
16 June 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2020 موجهة إلى الأمين العام من السيد كالا أنكوراو، وزير الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي والرعايا النيجريين في الخارج لجمهورية النيجر، ردا على الادعاءات الموجهة ضد القوات المسلحة النيجرية، على النحو الوارد في مذكرة مؤرخة في نيسان/أبريل 2020، موجهة من شعبة حقوق الإنسان والحماية التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) عبدو أباري
السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

في مذكرة صدرت في نيسان/أبريل 2020، اتهمت شعبة حقوق الإنسان والحماية التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي القوات المسلحة النيجرية بإعدام 34 شخصا خارج نطاق القضاء داخل إقليم مالي، في بلدات إنكار وأندرامبوكان وغياهاغن في 23 و 24 شباط/فبراير وفي 4 و 5 آذار/مارس 2020. ونحن نستهن ونرفض هذه الاتهامات، التي لها انعكاسات بالغة الخطورة على بلدنا، المعروف دوليا بالتزامه باحترام حقوق الإنسان. والواقع أن القوات المسلحة النيجرية لم تضطلع، خلال الفترة المعنية، بأي عمليات بمفردها خارج البلد. ومنذ بداية العام، جرت جميع العمليات المنفذة في ما يسمى بمنطقة "الحدود الثلاثة" في أراضي النيجر وبوركينا فاسو ومالي، بالاشتراك مع القوات الفرنسية التابعة لعملية بارخان.

وفي هذا الصدد، تستغرب حكومة النيجر هذه الخطوة من جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، نظرا لخروجها عن مبدأ الوجهة المتفق على إعماله عموما قبل إصدار تلك المذكرة بصيغتها الرسمية، وتطلب إليكم دعوة مقدمي البلاغ إلى إجراء تحقيقات وافية لتصحيح مجرى الوقائع في هذه القضية.

وتجدر الإشارة إلى أن جمهورية النيجر ما فتئت تؤكد التزامها باحترام القيم العالمية لحقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها في جميع الظروف، وهو ما يتجسد على الصعيد التشريعي في التصديق على جُلّ الصكوك القانونية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها أو الانضمام إليها.

وقد أحجم النيجر بصفة عامة، عند توقيعه على هذه الصكوك، عن إصدار أي اعتراضات أو بيانات أو استثناءات أو قيود أو حدود أو تحفظات بشأنها، حرصا منه على إنفاذها بصورة كاملة. وأعرب أيضا عن قبوله لتقديم البلاغات الفردية بموجب العديد من تلك الصكوك، كدليل على حسن نيته وشفافيته في إدارة شؤون الدولة فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماته الدولية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وسعيا للوفاء بالتزاماته الدولية الناشئة عن التصديق على مختلف المعاهدات، يقيم النيجر حوارا دائما وبثاء مع جميع الهيئات التعاهدية الدولية والإقليمية ومع مجلس حقوق الإنسان المسؤول عن الاستعراض الدوري الشامل. وبالتالي، فإنه لم يتخلف قط عن تقديم جميع تقاريره الأولية والدورية في مواعيدها المقررة، وهو ما يدلّ على صدقه وشفافيته في أعمال الحقوق المنصوص عليها في تلك الصكوك. وإن الإرادة السياسية التي يتحلّى بها النيجر في مجال احترام جميع حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها مكرسة على الصعيد الداخلي في الدستور الذي ينص على قدسية الحق في الحياة ويحظر بشكل قاطع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وعلاوة على ذلك، يؤكد النيجر أيضا ما يوليه من أهمية واعتبار لاحترام السلامة البدنية للإنسان وصون كرامته من خلال نصوص شتى في قوانين الجمهورية وأنظمتها.

ومنذ عام 2015، يواجه النيجر تحديات أمنية بحكم موقعه المجاور لكل من مالي وليبيا وبوركينا فاسو ونيجيريا، التي تشكل بؤر توتر خطيرة. وفي ضوء هذا الوضع الاستثنائي، الذي ينطوي على مخاطر دائمة تهدد الاستقرار وتعرض السلم والسلامة البدنية للسكان للخطر، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ في المناطق المتضررة. ولهذه الحالة الاستثنائية هدف واحد فقط، ألا وهو تزويد قوات الدفاع والأمن بالوسائل القانونية اللازمة لمكافحة الإرهاب بفعالية.

وفي إطار التصدي للهجمات العديدة التي شنتها الجماعات الإرهابية ونشرت الموت في العديد من البلدان، تصدر رئيس جمهورية النيجر جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وعلى الصعيد الإقليمي، ثبت أن تجميع القوات على مستوى كل من القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في منطقة حوض بحيرة تشاد والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يشكل استراتيجية فعالة في هذه المعركة.

وقد خضعت قوات الدفاع والأمن المشاركة في هذه الحرب لعدة دورات تدريبية أولية وتكيفية جرى فيها تأكيد التزام أفرادها بحماية كرامة الإنسان واحترام حقوق الإنسان والدفاع عنها في جميع الظروف بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني.

إن الحق غير القابل للانتقاص في الحياة وحظر التعذيب هما من المبادئ المكرسة في الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها النيجر، وهي مبادئ تُلم بها قواتنا للدفاع والأمن وتنفذ بها في ميدان العمليات. وبالتالي، فإنه لا يغيب عن ذهنها أبداً أن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء هي عمليات لا يمكن تبريرها بغض النظر عن خطورة الجرم الذي يرتكبه فرد ما أو الحالة الاستثنائية التي تعلنها السلطات (سواء كانت حالة طوارئ أو حالة تأهب أو حالة حرب).

فإعلان حالة الطوارئ لا يعني غياب سيادة القانون، بل هي بالأحرى حالة تخول لقوات الدفاع والأمن وللسلطات المدنية الوسائل القانونية اللازمة لضمان سلامة الأشخاص والممتلكات على نحو أفضل. ويقدم كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة العدل بانتظام إلى قوات الدفاع والأمن العديد من الدورات التدريبية بشأن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كان آخرها تدريب للقوات في منطقة ديفا في آذار/مارس 2020. وقد ذهب رئيس الجمهورية، فخامة محمدو إيسوفو، أبعد من ذلك حيث أكد من جديد التزام النيجر بالمعايير العالمية لحقوق الإنسان في خطابه أمام قوات الدفاع والأمن في ديفا خلال زيارته الأخيرة إلى المنطقة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وشجعها على "خوض المعركة بتبصر من أجل تجنب إلحاق الضرر بالسكان المدنيين وحمايتهم في إطار احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني". وجيش النيجر هو أحد أكثر القوات تمسكاً بالمعايير المهنية وقيم الجمهورية وباحترام حقوق الإنسان في أفريقيا. والدليل على ذلك تمكن قوات الدفاع والأمن من القبض على أكثر من 1 500 مقاتل من جماعة بوكو حرام منذ بدء الهجمات في شباط/فبراير 2015، حيث تم تسليمهم إلى العدالة وجرّت محاكمتهم مع توفير جميع ضمانات المحاكمة العادلة. كما أُلقي القبض على مئات الإرهابيين الآخرين من جميع المشارب في منطقة الحدود الثلاثية وسُلموا إلى السلطات القضائية في النيجر، وكانت آخر مجموعة يُلقى عليها القبض تتألف من 80 إرهابياً، وذلك خلال عملية مشتركة مع القوات المسلحة المالية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وقد أبدت قواتنا هذا السلوك المثالي في جميع مسارح العمليات في النيجر وخارجها على حد سواء. وشعبة حقوق الإنسان والحماية التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لم تقدم أي دليل يثبت التهم الموجهة إلى النيجر، الذي لم تقم قواته المسلحة بأي مهام خارج الإقليم الوطني منذ المهمة المضطلع بها في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بالاشتراك مع القوات المسلحة المالية. وصحيح أن الفترة التي يُدعى أنها شهدت وقوع عمليات إعدام بإجراءات موجزة، هي فترة تم فيها تنفيذ عمليات معينة، ولكنها جميعها عمليات نُفذت في منطقة الحدود الثلاثية وبالشراكة مع القوات الفرنسية التابعة لعملية بارخان.

ولا يملك المرء إلا أن يتساءل بقلق عن المغزى من توقيت هذه الاتهامات التي تأتي في اللحظة التي تمكنت فيها القوات المسلحة النيجرية من قلب موازين القوى في الميدان والتغلب على الجماعات المسلحة الإرهابية التي تسببت في نشر الموت والخراب في المناطق الشمالية من بلدنا. والغرض الوحيد من هذه الحملة، التي يحبكها بمهارة بعض مناصري الإرهاب المتوارين وغير المعروفين، هو استخدام شعبة حقوق الإنسان والحماية التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي كوسيلة للنطق بلسان حالهم بغية كسر الزخم الذي حققته القوات المسلحة النيجرية، وتشويه سمعة بلدنا، ومنح الجماعات الإرهابية الفرصة لالتقاط أنفاسها.

وفي ضوء هذه الادعاءات المؤسفة التي لا أساس لها من الصحة، والتي تقوض معنويات قواتنا في الوقت الذي تحقق فيه انتصارات في الميدان، نقف على أهبة الاستعداد لاستقبال بعثة دولية لتقصي الحقائق، على غرار البعثة التي استقبلنا في عام 2017 للتحقيق بشأن معلومات كاذبة بشأن ضلوع قوات الدفاع والأمن النيجرية في أعمال تعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في منطقة ديفا.

وإذ أعرب لكم عن استعدادي لمناقشة هذا الموضوع بمزيد من الاستفاضة، تقبلوا، سيدي الأمين العام، أسمى عبارات التقدير.

(توقيع) د. كالا أنكوراو